



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSE : 2791-092X

Arcif : 0.375

Islamic Sukuk as a Means to Avoid Financial Crises - The Subprime Mortgage Crisis as an Example

الصكوك الاسلامية وسيلة لتلافي وقوع الازمات المالية - ازمة الرهن العقاري نموذجاً

م.م. ابراهيم خليل ابراهيم

T.A. Ibrahim Khaleel Ibrahim

ibrahim.khaleel@uomustansiriyah.edu.iq

م.م. زهراء حامد كاظم

T.A. Zahraa Hamed Kathem

Zahraa.ahmad@uomustansiriyah.edu.iq

قسم الشؤون الادارية والمالية- المالية، رئاسة الجامعة المستنصرية

المقدمة:

لقد شهد الاقتصاد في العالم في اواخر سنة 2008م وتحديداً في شهر سبتمبر ازمة مالية قوية لا تزال اثارها تعصف في اقتصاديات الدول الكبرى وكذلك الدول النامية، وقد كان القطاع المالي في الولايات المتحدة الامريكية السبب في حدوثها وبالتحديد الاستثمارات في قطاع العقار، ونتيجة للعولمة بالإضافة الى عوامل اخرى عديدة انتقل اثر هذه الازمة من الاقتصاد الامريكي الى اقتصاديات دول العالم الاخرى، الامر الذي ادى الى حدوث العديد من الاختلالات في اقتصاديات الدول والتي بقيت اثارها الى وقتنا الحاضر.

ولغرض التغلب على الاثار الناتجة عن هذه الازمة او بالأحرى التقليل من حدتها فقد ظهرت في الآونة الاخيرة تيارات عديدة تُطالب بضرورة تبني اخلاقيات في النظام الرأسمالي والذي يتميز بحدوث الازمات المالية فيه بشكل دوري وبعجزه عن توفير حلول مناسبة لمعالجتها، وضمن هذا السياق تأتي الخدمات التي تصدرها المؤسسات المالية الاسلامية وفي مقدمتها خدمة الصكوك الاسلامية كبديل شرعي واقتصادي لعملية التوريق التي تقوم بها المصارف التقليدية، بعد ان ساهمت عملية التوريق بنسبة كبيرة في تفاقم الاثار السلبية الناتجة عن ازمة الرهن العقاري في سنة 2008م وفي اتساع نطاقها، وتهدف هذه المقالة التعرف على:

اولاً: مفهوم الصكوك الصادرة من المؤسسات المالية الاسلامية.

ثانياً: مزايا الصكوك الصادرة من المؤسسات المالية الاسلامية.

ثالثاً: دور الصكوك الصادرة من المؤسسات المالية الاسلامية في تلافي وقوع الازمات المالية.

اولاً: مفهوم الصكوك الصادرة من المؤسسات المالية الاسلامية:

يُعرف (الصك) في اللغة بانه ورقة مكتوبة تثبت لحاملها بان له حقاً في المال، اما اصطلاحاً فان كلمة (التصكيك) مصطلح يطلق على عملية اصدار الصكوك الاسلامية) تشير الى مجموعة من الاساليب الفنية التي يمكن عن طريقها تحويل الاصول غير السائلة أي الاصول التي لا يمكن تحويلها بسهولة الى نقد كالعقارات الى اصول نقدية ثم اعادة بيعها الى المستثمرين في الاسواق المالية (Molyneux، 1991م: 15).

والجدير بالذكر الى ان مصطلح (التسديد) او (التوريق) عادةً ما يستخدم في الاقتصاد الوضعي، حيث يقتصر معناه على توريق الدين النقدي، في حين ان مصطلح (التصكيك) يستخدم في الاقتصاد الاسلامي ويكون ملتزماً بأحكام الشريعة الاسلامية أما مفهومه

فيكون اعم واشمل بكثير ويمتاز بمزايا عديدة مقارنة بعملية التوريق، وهذا ما سيتم توضيحه لاحقاً في هذه المقالة. اما مفهوم التصكيك الاسلامي فقد اختلف الكُتاب والباحثين في تعريفه، ويمكن عرض أبرز هذه التعريفات كالتالي:

- 1-عملية تجميع وتصنيف الاصول المضمونة ثم تحويلها الى صكوك وبيعها الى المستثمرين.(Nathif & Thomas2004: 44).
- 2-عملية اصدار صكوك تكون قيمها المالية متساوية والتي تمثل حصصاً معلومة في منافع او ملكية اعيان او خليط من المنافع والاعيان والديون في الذمة التي تصدر وفقاً لعقد يتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية (Jobest،2010م: 44).
- 3-عملية اصدار اوراق مالية تكون قابلة للتداول ومبنية على مشروع استثماري يورد دخلاً (مجمع الفقه الاسلامي،2009م: 74).
- 4-عملية تقسيم الموجودات من منافع و اعيان او كليهما معاً الى وحدات تكون اثمانها متساوية ثم اصدار صكوك بثمانها (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، 2017م: 238).

ثانياً: مزايا الصكوك الصادرة من المؤسسات المالية الاسلامية:

لها عدة مزايا توفرها للذين يتعاملون بها وهي كالتالي(محمد وجعاز، 2015م: 110):

- 1-بالنسبة للمصدر الاصلي فأنها تساعد على الموائمة بين مصادر الدخل واستخداماته، كما انها تزيد من قدرة المؤسسة على خلق الاموال وتوفير السيولة المطلوبة لغرض تمويل احتياجاتها المتنوعة، واخيراً فأنها تعد وسيلة ممتازة لتنوع مصادر الدخل فضلاً عن ادارة المخاطر لان الاصل الذي سيتم تحويله الى صكوك يكون ذات مخاطر منخفضة.
- 2-بالنسبة للمستثمرين فأنها تعد اداة ذات تكلفة منخفضة مقارنة بالاقتراض التقليدي بسبب قلة المخاطر المصاحبة للصك المصدر فضلاً عن قلة عدد الوسطاء الذين يتقاضون عمولات نظير خدماتهم، كما انها تمتاز ليس لها علاقة بالتصنيف الائتماني للمصدر، كما ان هذه الصكوك تتمتع بتصنيف ذو درجة ائتمانية عالية لكونها مدعومة بتدفقات مالية محددة يمكن التنبؤ بها، واخيراً فأنها توفر العديد من الفرص الاستثمارية لفئات المجتمع المختلفة بطريقة تمكنهم من ادارة اموالهم بطريقة تدر عليهم الارباح.

- 3-بالنسبة للبلد فأنها تلعب دوراً مهماً في تشغيل الموارد المالية المكتنزة داخله وبالتالي رفع معدلات الاستثمار فيه، كما انها تمتاز بملائمتها للعديد من القطاعات في الاقتصاد نتيجةً لتنوع منتجات عملية التصكيك الاسلامية، بالإضافة الى ذلك فأنها توفر الكثير من التمويلات المطلوبة لإنجاز مشاريع البنى التحتية، واخيراً فأنها تُسهم بشكل كبير في معالجة قلة التمويل الحكومي حيث انها تقوم بنقل عبء تمويل مشاريع البنى التحتية والمخاطر المرتبطة بها من عاتق القطاع العام الى القطاع الخاص.

ثالثاً: دور الصكوك الصادرة من المؤسسات المالية الاسلامية في تلافي وقوع الازمات المالية:

- 1-عملية التصكيك الاسلامية كبديل افضل من عملية التوريق التقليدية المؤدية الى وقوع ازمة الرهن العقاري:

في البداية سنتحدث عن عملية التوريق التقليدية المؤدية الى وقوع ازمة الرهن العقاري قبل التطرق الى الحديث عن اهمية عملية التصكيك الاسلامية في تجاوز اثارها، فمفهوم عملية التوريق التقليدي يمكن تعريفه بانه نشاط مالي يمكن للمؤسسة المالية عن طريقه القيام بتحويل الحقوق المالية الغير قابلة للتداول والتي تكون مضمونة بأصول الى شركة التوريق (منشأة متخصصة ذات غرض خاص) لغرض اصدار اوراق مالية جديدة، وذلك مقابل تداول هذه الحقوق في اسواق الاوراق المالية (الحناوي والعبد، 2002م: 315).

هذا وقد تم استخدام هذه العملية بشكل مفرط في ازمة الرهن العقاري، اذ ان المصارف في امريكا لم تكتفي بزيادة مستوى منح القروض ذات الطابع العقاري فحسب بل قامت ايضاً بتوليد مصادر تمويل جديدة عن طريق استخدام المشتقات المالية، ومن ثم فانه عندما تتكون لدى المصرف محفظة ضخمة مكونة من رهونات العقارية فانه في هذه الحالة سوف يلجأ الى استعمالها لغرض اصدار اوراق مالية جديدة لكي يقترض بها من مؤسسات مالية اخرى بضمان رهون العقارية المجتمعة في هذه المحفظة، وهكذا فان العملية ستستمر حيث سيتولد عن الاقراض الواحد سلسلة من الاقراضات بأسماء مؤسسات مالية متتالية، وعليه فان هذه العملية ستؤدي الى ارتفاع مستوى المخاطر نتيجة تركيز الاقراض في قطاع واحد فقط، بالإضافة الى تعميق الفجوة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي، اذ بلغت قيمة الاول (148) ترليون دولار بينما بلغت قيمة الثاني (48) ترليون دولار فقط، الامر الذي اسهم في اطالة امد وتعميق اثار هذه الازمة بشكل كبير جداً (الحناوي والعبد، مصدر سابق: 315).

اما بخصوص عملية التصكيك الاسلامية فعلى الرغم من وجود بعض التشابه مع عملية التوريق التقليدية في بعض

الاجراءات الا انها على عكسها تماماً تؤدي دوراً مهماً في تلافي وقوع الازمات المالية، حيث تختلف عن عملية التوريق التقليدية بعدة فروقات يمكن توضيح أبرزها في الجدول التالي:

جدول (1) يوضح اهم الفروق بين التصكيك الاسلامي والتوريق التقليدي

المحاور	التصكيك الاسلامي	التوريق التقليدي
نوع الموجودات	منافع او اصول عينية او كليهما	ديون
العوائد	عوائد مستقرة او متغيرة	فوائد ثابتة (ربا)
العلاقة بين المستثمر والمصدر	التشارك في الملكية	مديونية
القابلية على التداول	وفقاً لنوع الاصل المصكك	قابلة للتداول
الجهة التي تتحمل المخاطر	وفقاً لمبدأ الغنم بالغرم	المستثمرين
وكيل الاصدار (شركة ذات غرض خاص)	لا يجوز للمورق الاصيل ان يساهم في هذه الشركة	يمكن للمورق الاصيل ان يساهم في هذه الشركة
الضمانات	تقدم لكافة المستثمرين	تقدم لجزء من المستثمرين
الرقابة	ضوابط الشريعة الاسلامية	القوانين الوضعية
المساهمة	تتم في القطاع الحقيقي	تتم في القطاع المالي

المصدر: برضاية، 2011م: 86.

يتضح من الجدول اعلاه ان عملية التصكيك الاسلامية تقوم على اساس اصدار شهادات او وثائق مالية ذات قيم متساوية والتي تمثل حصص شائعة في ملكية اعيان قائمة بالفعل او قيد الانشاء وفقاً لعقد شرعي، وهذه العملية جائزة ومباحة وفق الشريعة الاسلامية، اما عملية التوريق التقليدية فتقوم على اساس تحويل الديون الى اوراق مالية ذات قيم متساوية وتكون قابلة للتداول، وتتمثل بدين مقابل فائدة لحائزها في ذمة من قام بإصدارها، اي انها عملية بيع دين بدين، لذلك لا يجوز اصدارها او تداولها حسب الشريعة الاسلامية، والجدير بالذكر ان تحريم بيع الدين قد تم وفقاً للقرار الصادر من منظمة المؤتمر الاسلامي عن طريق مجمع الفقه الاسلامي الدولي المنبثق منها، لان التمويل الاسلامي لا يؤسس سوق متكامل قائم على التجارة بالدين مقارنة بسوق السندات التقليدي لكونه يؤمن بان الاعتماد بشكل مفرط على الديون يزيد من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي للبلد، ويؤدي الى رفع مستوى القلق والشعور بعدم الامان لدى الجمهور، فضلاً عن توليده لأثار اقتصادية خارجية مضرّة بالدول، وهذا ما حصل فعلاً في أزمة الرهن العقاري (خضيرات، 2013م: 147).

هذا وتعد عملية التصكيك الاسلامية والتي تستند على الاستثمار الحقيقي الذي يقوم على تقسيم الارباح والخسائر اداة ذات فعالية عالية في ضبط النظام المالي، حيث انها تسعى الى السيطرة على الاقراض غير المراقب فضلاً عن توزيع المخاطر التي من المحتمل التعرض لها، الامر الذي سيقبل قدر الامكان من احتمالية حدوث ازمات مالية (الحنيطي، 2016م: 15).

2- علاج ازمة الرهن العقاري وفقاً لمنظور عملية التصكيك الاسلامية:

تمتاز عملية التصكيك الاسلامية بعدة خصائص تُجنب وقوع الاقتصاد في ازمات مالية وهي كالتالي:

أ-الاعتماد على ضوابط الشريعة الاسلامية: حيث ان اساس عملية التصكيك الاسلامي يتمثل بمراعاة احكام ونصوص الشريعة الاسلامية، اذ لا يجوز اصدار وتداول الصكوك الاسلامية دون وجود عقد شرعي باي حالاً من الاحوال حيث ان هذا العقد ينبغي ان تتوافر فيه عدد من الضوابط الشرعية لكي يتم اصداره وهي كالتالي (برضاية، مصدر سابق: 76-77):

*-ينبغي ان تكون الاصول التي سيتم تصكيكها من الاصول التي تتوافق مع الشريعة الاسلامية، حيث لا يمكن تصكيك الديون المعتمدة على الائتمان الربوي.

*-ينبغي ان يكون بيع الاصول التي سيتم تصكيكها نقداً من المنشئ الى شركة التصكيك لغرض الابتعاد عن بيع الدين بالدين.

*-ينبغي ان تكون كافة شروط الشراء والبيع سواءً كانت في مرحلة الاصدار او التداول (خطوات وهيكلية الصكوك) متوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية.

*-ينبغي ان يتوافر عنصر الملكية في الاصول التي سيتم تصكيكها لكي تصبح العوائد الناتجة من عملية الشراء والبيع مباحة شرعاً ويمكن الاستفادة منها.

*-ينبغي ان تكون الضمانات الواردة على العوائد في حالة وجودها متوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية.

وعليه فان الاخذ بالشروط السابقة الذكر في المعاملات المالية يعني مراعاة ما شرعه الله تعالى بحلاله وحرامه، اذ ان

الأصل في الدين الإسلامي هو المعاملة واعتماد احكامه كأساس ومرجع لا يمكن الحياد عنه في جميع المجالات. ب-تحريم جميع صور بيع الدين بالدين: لقد تم تحريم كافة صور بيع الدين بالدين بأجماع كافة المذاهب الإسلامية لكونه قائم على بيع دين مؤجل لم يتم قبض ثمنه مقابل دين آخر مؤجل لم يتم قبض ثمنه ايضاً اي بيع الدين بقيمة تختلف عن قيمته الاسمية، فضلاً عن ان كلاً من الثمن والمثمن في العقد مؤجلان حيث لا يوجد اي تبادل للمنفعة مقبوض وفعلي في العقد، والجدير بالذكر ان الهدف الاساسي من بيع الدين هو بيعه قبل موعد استحقاقه مقابل خصم جزء من الديون او بيعه بأكثر من قيمته الاسمية لكونه قد انعقد بفائدة اعلى من فائدة السوق، الامر الذي يؤدي الى حدوث اختلال وفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، لذلك فتحريم بيع الدين يُساهم في منع حدوث هذه الفجوة من جانب، ويعمل من جانب آخر على تلافي وقوع أزمة الفقاعة (الخياط، 2004م: 33).

ت-تحريم نظام المشتقات المالية: يستند نظام المشتقات المالية في الاقتصاد الوضعي على معاملات ليست حقيقية (وهمية) يغلب عليها طابع المقامرة والجهالة والغرر والتي تؤدي الى الربح السريع وايقاف الانتاج، هذه وقد اكد اغلب علماء الاقتصاد ان نظام المشتقات المالية يعد من ابرز اسباب حدوث أزمة الرهن العقاري لكونها لا تؤدي الى تنمية اقتصادية فعلية او حقيقية بل تعد احدى وسائل خلق النقود التي تؤدي الى حدوث ارتفاع في مستوى الاسعار (التضخم)، فضلاً عن انها تؤدي وفي حالة عدم خضوعها الى معايير رقابية وارشافية الى حدوث أزمة تسبب انهيار سريع للمؤسسات المالية التي تتعامل (خضيرات، مصدر سابق: 150).

ث-تحريم الفائدة الربوية: ان القاعدة الرئيسية التي تأسس عليها الاقتصاد الإسلامي بشكل عام وعملية التصكيك الإسلامي بشكل خاص هي تحريم الفوائد الربوية، حيث اتفقت كافة المذاهب الإسلامية على ان هذه الفوائد حرام شرعاً استناداً الى قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (سورة البقرة : 278) وحديث رسول الله عليه الصلاة والسلام ((درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم اشد من ستة وثلاثين زنية)) (المسند احمد، 288/36: رقم 21957) وعليه فان الاستثمار في الصكوك الإسلامية سيولد ايرادات مشروعة مستقرة او متغيرة عكس عملية التوريق التقليدية التي يتولد عنها فوائد ثابتة ربوية (خضيرات، مصدر سابق: 150).

ج-التشارك في الارباح والخسائر: تعتمد عملية التصكيك الإسلامي على قاعدة التشارك في الارباح والخسائر بدل الفائدة المحرمة، حيث تستند هذه العملية على قاعدة العُثم بالغرم اي ان الحصول على العوائد او الارباح يكون بقدر الاستعداد على تحمل الخسائر، الامر الذي يقلل من اثر اي أزمة مالية قد تحدث بسبب عدم وجود فريق خاسر وفريق رابح بشكل دائم بل يكون هنالك تشارك في الارباح والخسائر (موسى والغالي، 2010م: 225).

ح-تشجيع الاستثمارات الحقيقية: تسعى عملية التصكيك الإسلامي الى تحقيق هدفها الاساسي والمتمثل بتشجيع الاستثمارات الحقيقية عن طريق تحريم بيع الدين بالدين فضلاً عن الاشرط بالتعامل بموجودات عينية، حيث تُركز ومنذ البداية كافة صيغ التمويل الإسلامية ومن ضمنها هذه العملية على الانتاج، اذ ان هذه الصيغ ترتبط بالمشروعات والانتاج وما يتصل بها من اصول حقيقية تُسهم وبشكل فعلي في توظيف الموارد وتنميتها بالشكل الذي يعمل على توفير المزيد من فرص العمل ومن ثم زيادة الانتاج، الامر الذي يؤدي الى رفع مستوى رفاهية كافة فئات المجتمع (خضيرات، مصدر سابق: 150).

خ-الالتزام الاخلاقي والقيمي: تستند عملية التصكيك الإسلامي على مجموعة من الاخلاق والقيم كالشفافية والامانة والمصدقية والتعاون والتيسير والتضامن والتكامل، وفي الوقت نفسه فان الشريعة الإسلامية قد حرمت مختلف المعاملات التي تقوم على التديليس والكذب والغرر والمقامرة والاستغلال والاحتكار والجهالة والظلم والجشع واكل اموال الناس بالباطل، حيث ساهمت جميع الصفات غير الاخلاقية السابقة الذكر بشكل او باخر في حدوث أزمة الرهن العقاري (موسى والغالي، مصدر سابق: 225).

الاستنتاجات والتوصيات: توصلنا بعد العرض السابق لفقرات المقالة الى استنتاجات وتوصيات عدة يمكن تلخيصها بالتالي:

1- للصكوك الصادرة من المؤسسات المالية الإسلامية عدة مزايا توفرها للمصدر الاصلي وللمستثمرين وللبلد، ابرزها توفير السيولة النقدية عبر تجميع المدخرات وادارة المخاطر وتنوع مصادر التمويل.

- 2-تعد عملية التصكيك الإسلامي البديل الافضل لعملية التوريق التقليدي المؤدية الى وقوع ازمة الرهن العقاري بسبب تميزها بالعديد من المزايا الايجابية المتعلقة ب(نوع الموجودات- العوائد- العلاقة بين المستثمر والمصدر- القابلية على التداول- الجهة التي تتحمل المخاطر- الضمانات- الرقابة).
- 3-تعد عملية التصكيك الإسلامي والتي تستند على الاستثمار الحقيقي الذي يقوم على تقسيم الارباح والخسائر اداة ذات فعالية عالية في ضبط النظام المالي، حيث انها تسعى الى السيطرة على الاقراض غير المراقب فضلاً عن توزيع المخاطر التي من المحتمل التعرض لها، الامر الذي سيقفل قدر الامكان من احتمالية حدوث ازمات مالية.
- 4-توفر عملية التصكيك الإسلامي علاجاً فعالاً لتلافي وقوع الازمات المالية العالمية او الحد من اثارها في حالة وقوعها وذلك عبر العديد من المبادئ اهمها: الاعتماد على ضوابط الشريعة الإسلامية- تحريم جميع صور بيع الدين-تحريم نظام المشتقات- تحريم الفائدة الربوية- التشارك في الارباح والخسائر- تشجيع الاستثمارات الحقيقية- الالتزام الاخلاقي والقيمي.
- 5-ضرورة استخدام المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية للصكوك الإسلامية عند التداول في الاسواق المالية لغرض الاستفادة من مزاياها العديدة سواءً للمتعاملين بها او للاقتصاد.
- 6-ينبغي على الدول توفير بيانات تشريعية ملائمة لغرض اصدار وتداول الصكوك ذات الطابع الإسلامي من جانب، وانشاء هيئات مختصة بالرقابة الشرعية لغرض التأكد من مدى توافق الصكوك التي يتم اصدارها مع احكام الشريعة الإسلامية من جانب آخر.
- 7-ضرورة المواظبة على ابتكار وتطوير منتجات تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية لكي تحل محل المنتجات المالية الربوية التقليدية.
- 8-ينبغي على الدول تطوير اسواقها المالية بالشكل الذي يتوافق مع الشريعة الإسلامية لما لها من دور فعال في تلافي حدوث الازمات المالية فضلاً عن معالجة الاثار الناتجة عنها في حالة حدوثها.
- 5-ينبغي على الدول الإسلامية الاستفادة من نتائج ازمة الرهن العقاري في الترويج للصكوك الإسلامية عبر ابراز دوره في معالجة الاثار الناتجة عنها.

References

المصادر:

اولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب:

- 1-Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, 2017, Sharia Standards: The full text of Sharia standards, Sharia Standard No. 17: Investment Instruments, Manama, Bahrain, 1388 pages.
- 2-Al- Arnawuw, Shuaib and others, 1969, Musnad of Imam Ahmad ibn Hanbal, Al-Risala Publishers Foundation, Beirut, Lebanon, 26612 pages.
- 3-Al-Hinnawi, Muhammad Saleh and Al-Abd, Jalal Ibrahim, 2002, The Stock Exchange: Between Theory and Practice, University House for Printing, Publishing and Distribution, Alexandria, Egypt, 400 pages.
- 4-Al-Khayyat, Abdul Aziz, 2004, Jurisprudence of Transactions and Investment Forms, first edition, Advanced Publishing and Distribution House, Amman, Jordan, 281 pages.
- 5-Molyneux, Philip, 1991, Banking: An Introductory text, Macmillan Ltd. London, UK, 195 pages.
- 6-Nathif, Adam & Thomas, Abdulkader, 2004, Islamic Bonds: Your guide to Issuing, Structuring and Investing in Sukuk, Euromoney Books, London, UK, 178 pages.
- 7-Berdaya, Hakim, 2011, Securitization and its role in liquidity management in Islamic banks, Master's thesis in Management Sciences, Hassia Ben Bouali University, Chlef, Algeria, 220 pages.
- 8-Al-Hunaiti, Hana Muhammad Hilal, 2016, The role of financial engineering in addressing financial crises, Journal of Financial and Banking Studies, Arab Academy for Banking and Financial Sciences , Volume 24, Issue 1, March 31, Amman, Jordan, from 11 to 17 pages.
- 9-Islamic Jurisprudence Academy, 2009, Resolution No. 178 (19/4): Islamic Instruments (Securitization) and their Contemporary Applications and Circulation, Session 19, April 26-30, Sharjah, United Arab Emirates.
- 10-Jobst, Andreas A., 2010, Islamic securitization after the credit crisis, the Journal of Structured Finance, Vol. 14, No. 4 , from 42 to 66 page.
- 11-Khudairat, Mahmoud Omar Yassin, 2013, The current global financial and economic crisis of 2008 and the position of the Islamic economy towards it, The Jordanian Journal of Islamic Studies, Al-Bayt University, Volume 9, Issue 4, December 31, Mafraq, Jordan, from 123 to 162 pages.
- 12- Muhammad, Sami Obaid and Jaaz, Adnan Hadi, 2015, The financing role of Islamic banks (sukuk financing): Malaysia's experience, Journal of Economic Sciences, University of Basra, Al-Iraq, Volume 10, Issue, 38, from 109 to 142 pages.
- 13-Rahmani, Musa and Al-Ghali, Ibrahim, 2010, Islamic banks between Sharia controls and realistic requirements in the face of the modern financial crisis, Journal of Economic and Administrative Research, Mohamed Khudair University, issue 8, December, Biskra, Algeria, from 214 to 228 pages.